

هروب الشركات العالمية من المرور بقناة السويس يضرب الاقتصاد المصري بمقتل



الأربعاء 30 أكتوبر 2024 03:30 م

في ظل الصراعات والتوترات المتزايدة في منطقة الشرق الأوسط، تتكشف حقيقة الأضرار الاقتصادية الناجمة عن تقاعس حكومة السيسي عن اتخاذ خطوات فعّالة لحماية مصالح البلاد. في هذا السياق، أعلنت شركة "هاباك لويد" الألمانية، خامس أكبر شركة شحن في العالم، أنها لن تعيد استخدام قناة السويس خلال رحلاتها الحالية، ما يعكس فشل السيسي ونظامه العسكري في توفير الأمن لأحد أهم الشرايين الاقتصادية للبلاد.

تهديدات مستمرة وصعود التكاليف اللوجستية منذ نوفمبر الماضي، بدأت شركات شحن كبرى مثل "هاباك لويد" و"ميرسك" بتجنب المرور عبر البحر الأحمر وقناة السويس نتيجة للهجمات المتكررة التي يشنها الحوثيون على السفن التجارية التابعة أو الداعمة للاحتلال، مما أثر بشكل سلبي على حركة التجارة العالمية. وبدلاً من المرور عبر قناة السويس، بدأت هذه الشركات باستخدام طريق رأس الرجاء الصالح، رغم أن ذلك يزيد من تكاليف النقل ويضيف أسابيع لزم الرحلات، في خطوة تسعى لتجنب المخاطر المتنامية في البحر الأحمر. ووفقاً لمجموعة "ميرسك" الدنماركية، التي أعلنت في أغسطس الماضي أن اضطرابات الشحن عبر قناة السويس قد تستمر حتى نهاية عام 2024، فإن هذا التغيير يشير إلى أزمة مستمرة وليست مؤقتة، ما يعكس فشلاً استراتيجياً في قدرة نظام السيسي على تأمين هذا الممر المائي الهام.

تأثيرات الأزمة على الاقتصاد المصري

تعمقت الأزمة الاقتصادية بموازاة تصاعد التوترات الإقليمية، حيث كشفت مديرة صندوق النقد الدولي، كريستالينا غورغييفا، أن الاقتصاد المصري يواجه تحديات كبيرة بسبب أزمات الإقليم، لاسيما الصراعات المتفاقمة في غزة ولبنان والسودان. هذه التوترات، إلى جانب انعدام الاستقرار في منطقة البحر الأحمر، أدت إلى خسارة 70% من إيرادات قناة السويس، في إشارة واضحة للتداعيات الجسيمة التي يشهدها هذا الشريان الحيوي. ورغم التصريحات الرسمية حول خطط لتعزيز الأمن وتطوير البنية التحتية، إلا أن غياب الخطط الفعلية والفعالة ساهم في تفاقم الأزمة، ما يعكس تقاعساً حكومياً واضحاً ويثير الشكوك حول كفاءة وشفافية نظام السيسي في مواجهة التحديات الكبرى التي تؤثر على الاقتصاد الوطني.

الهجمات الحوثية وتأثيراتها على قناة السويس

في ظل التصاعد الإقليمي، أعلنت الحوثيون مسؤوليتهم عن استهداف سفن الاحتلال الصهيونية أو المرتبطة بها في البحر الأحمر وبحر العرب، كرد فعل على مجازر الاحتلال في غزة. وقد تزايد التوتر في المنطقة إثر تدخل التحالف العسكري بقيادة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، ما زاد من خطورة استهداف السفن، بما فيها السفن العسكرية الأمريكية والبريطانية. تظهر هذه التطورات مدى حساسية المنطقة البحرية التي تمر منها قناة السويس، وضرورة تعامل نظام السيسي بجدية أكبر مع التحذيرات المتكررة من تدهور الوضع الأمني في البحر الأحمر. إذ تتطلب هذه الأحداث النظر العميق في السياسات الراهنة وتطوير استراتيجيات أمان شاملة تساهم في حماية الاقتصاد المصري.

السيسي ونظامه على المحك

في ضوء هذه التحديات المتزايدة، بات من الضروري أن تتخذ سلطة السيسي إجراءات ملموسة وحقيقية لحماية قناة السويس، باعتبارها أحد أهم مصادر الدخل للبلاد؛ إلا أن مظاهر الفساد الإداري والسياسي تعرقل اتخاذ قرارات اقتصادية فاعلة لمواجهة الأزمة.

عوضاً عن ذلك، يستمر المسؤولون في إلقاء اللوم على عوامل خارجية دون معالجة أسباب الفشل الداخلي أو تقديم حلول عملية لإنقاذ القناة □

أزمة قناة السويس بين الحاجة للإصلاح والمستقبل الغامض

الوضع الحالي يتطلب من السيسي ونظامه إجراءات جذرية تتضمن إصلاحات واسعة في السياسات الاقتصادية والإدارية، لضمان استمرار قناة السويس كرافد اقتصادي رئيسي □
هذا التقرير ليس مجرد تحذير، بل هو دعوة لإجراء تغييرات حقيقية وحاسمة، تهدف إلى استعادة الاستقرار والأمان لقناة السويس قبل أن يتفاقم الوضع ليصبح غير قابل للإصلاح □